

جَمِيعُ الْمَهَاجِرِ



جَمِيعُ الْمَهَاجِرِ لِعِلُومِ الْقِرْآنِ السَّبِيْنَةِ

ترخيص رقم (5548)

سِياسَةٌ وَآلِيَاتٌ
الرِّقَابَةُ وَالإِشْرَافُ
عَلَى الْجَمِيعِ

سياسة وآليات الرقابة والإشراف على الجمعية

مقدمة:

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلبًا أساسياً من متطلبات الرقابة الداخلية في الجمعية حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها التعزيز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتياط، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق:

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً لأنظمة.

البيان:

أولاً: الرقابة

أ- التقارير الإدارية:

إن التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنها الجهة المسئولة عن اتخاذ القرارات في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات الالزمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب إعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- ١- التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدرائهم بصفة يومية، أو أسبوعية، أو شهرية، أو فصلية، أو بعد انتهاء مرحلة معينة من المشروع، أو بعد انتهاء المشروع.
- ٢- تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من مسؤولي الأقسام إلى الإدارة التنفيذية وتتضمن الأنشطة والإنجازات المتعددة.

٣- تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل، وغيرها من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

ب- التقارير الخاصة:

- ١- تقارير الملاحظة الشخصية.
- ٢- تقارير الإحصائيات والرسوم البيانية.
- ٣- مراجعة الميزانيات التقديرية.
- ٤- متابعة ملف الشكاوى والاقتراحات.
- ٥- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.



ثانياً : المبادئ

أ- مبدأ التكاملية :

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

ب- مبدأ الوضوح والبساطة :

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

ج- مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء :

إن نظام الرقابة وفعاليته في الجمعية يساعد على كشف الانحرافات والتبلیغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجتها وتصحیح تلك الانحرافات والأخطاء في الوقت المناسب وبالطريقة المثلث.

د- مبدأ الدقة :

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعده على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله. تطبق مسؤوليات هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية على جميع العاملين والمتسبّبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف الجمعية والاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة، والإلتام بها والتوقیع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع العاملين في الجمعية بنسخة منها.

المراجع :

اعتمد مجلس الإدارة في اجتماعه (الأول) في دورته (الثانية) في ١٤٤٦/٨/١١هـ، هذه السياسة وهي سارية التطبيق..

